



منشور رقم : 11 / 2017

إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والساسة الوزراء وكتاب الدولة
والمندوبيين الساميين والمندوب العام

الموضوع : تفعيل بعض مقتضيات المرسوم رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية فيما يتعلق بدعم المقاولة الوطنية المتوسطة والصغيرة، وتدقيق الصفقات العمومية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛
وبعد، فكما تعلمون، تنص المادة 156 من المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)، المتعلق بالصفقات العمومية، على إلزام صاحب المشروع بتخصيص نسبة عشرين في المائة (20%) من المبلغ المتوقع للصفقات التي يعتزم طرحها برسم كل سنة مالية للمقاولة الوطنية المتوسطة والصغيرة.

واعتباراً للدور الذي تؤديه الصفقات العمومية في دعم المقاولة الوطنية، لا سيما المتوسطة والصغيرة منها، فإنه ينبغي الحرص على تفعيل مقتضيات المادة 156 المشار إليها أعلاه، وكذا مقتضيات قرار وزير الاقتصاد والمالية الصادر لتطبيقها تحت رقم 3011.13 بتاريخ 30 أكتوبر 2013.

وفي هذا الصدد، فإن القطاعات المعنية مدعوة إلى موافاة رئيس الحكومة بمذكرة تتضمن جرداً بالإجراءات المتخذة من طرفها في إطار تفعيل المقتضيات سالفة الذكر.

ومن جهة أخرى، لا يخفى عنكم أن المرسوم رقم 2.12.349 المشار إليه أعلاه، تضمن عدداً من المقتضيات المتعلقة بتحسين حكامة الصفقات العمومية، ومن جملتها إخضاع الصفقات وعقودها الملحة لمراقبات وتدقيقات بمبادرة من الوزير المعنى، بغية

التأكد من احترام مختلف المساطر والإجراءات المرتبطة بإعداد الصفقة وإبرامها وتنفيذها، وتقييم نتائجها بالنظر إلى الأهداف المتوازنة من العمل موضوع الصفقة والوسائل المسخرة لها، وقياس مدى ملاءمة وفائدة الأعمال المنجزة في إطار الصفقة المعنية.

وفي هذا الإطار، فإنه يتعين العمل على التطبيق الدقيق لمقتضيات المادة 156 من المرسوم المشار إليه أعلاه، لاسيما من خلال الحرص على القيام بالمراقبات والتدقيقات بالنسبة للصفقات التي يتجاوز مبلغها خمسة ملايين (5.000.000) درهم مع احتساب الرسوم، وبالنسبة للصفقات التفاوضية التي يتجاوز مبلغها مليون (1.000.000) درهم مع احتساب الرسوم، على أن تكون هذه المراقبات والتدقيقات موضوع تقرير يوجه حسب الحال إلى الوزير المعنى أو مدير المؤسسة العمومية المعنية بالصفقة موضوع عملية التدقيق.

كما ينبغي الحرص على نشر ملخص تقارير المراقبة والتدقيق المذكورة في بوابة الصفقات العمومية تعزيزاً للشفافية، وإتاحة المجال لعموم المواطنات والمواطنين للاطلاع على هذه التقارير.

وبناء على ما سبق، أهيب بكم إلى تعليم هذا المنشور على كافة المصالح الإدارية التابعة لكم، وكذلك المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتكم، مع حثها على تفعيل مضامينه على الوجه الأمثل.

ومن خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
سعد الدين العثماني